

تمهيد:

مع بداية تسعينيات القرن الماضي تفجرت أزمة البرنامج النووي الإيراني ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومجموعة الدول التي تسير في فلكهم الاتهام يتلو الآخر عن خطط ومحاولات إيرانية لامتلاك التكنولوجيا النووية وعن اتهامات أخرى بوجود برامج عسكرية سرية نووية إيرانية، ومع بداية الألفية الثالثة وعقب إحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أعقبها في يناير ٢٠٠٢ اتهام الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" في خطاب الاتحاد السنوي ثلاث دول هي: كوريا الشمالية والعراق وإيران بأنهم محور الشر وخطط لشن حروب على الدول الثلاث عقب الحملة على أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣ إلا أن الظروف والمتغيرات وتعثّر القوات الأمريكية في المسرحين كانت دافعاً لتأجيل عدوان على إيران لعرقلة وتدمير البرنامج النووي الإيراني حتى أن إسرائيل هددت مراراً بتدمير المواقع النووية الإيرانية منفردة في حالة امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن ذلك.

وبرغم المخططات المعلنة من جانب إيران باستكمال مفاعل "بوشهر" والتخطيط لبناء عشرة مفاعلات نووية لتوليد الطاقة وتوفير البترول الخام للتصدير لتلبية احتياجات الدولة من العملة الصعبة إلا أن هذه التقديرات الإيرانية لم تقنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأن البرنامج سلمياً حتى الآن.

وكان للأحداث التي مرت بها إيران في نهاية حربها الدامية مع العراق في الفترة من عام ١٩٨٠ حتى العام ١٩٨٨ مما نتج عنه شبه هزيمة عسكرية في الحرب مما أجبرها على قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨ والخاص بوقف القتال مع العراق وذلك بعد مرور عام كامل على صدور القرار في ١٩٨٧/٧/٢٠ ويرجع السبب في ذلك للنجاحات التي حققها الجيش العراقي اعتباراً من منتصف أبريل ١٩٨٨ وتحوله للهجوم داخل الأراضي الإيرانية.

وهكذا بدأ التردّي الاقتصادي والاجتماعي والعسكري لدى إيران منذ عام ١٩٨٨ بعد أن كان قد أطلق عليها شرطي الخليج وامتلاكها أكبر قوة عسكرية في عهد الشاه

في المنطقة إضافة إلى التوتر في العلاقات التي تزايدت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية واحتمالات المواجهة معها أو مع إسرائيل في المستقبل كأحد الاحتمالات والدوافع الأخرى لامتلاكها السلاح النووي.

في هذا الإطار كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين عن سعيها لامتلاك برنامج نووي سلمي لتوليد الطاقة سبباً غير مقنع لدى الخبراء السياسيين والعسكريين في مختلف أنحاء العالم بل زادت من المعارضة الشديدة وتحسباً من تحويل المشروع إلى برنامج عسكري نووي أو وجود خطط سرية لامتلاك أسلحة نووية في المستقبل تتضمن بها إيران للنادي النووي تهدد بها وتكون وسيلة ردع لها من أي عدوان من دول إقليمية أو من الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو في ظل حملة دولية تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية شبيهة بعدوانها على أفغانستان أو العراق كما حدث في السابق.

وخلال العقدين الماضيين تصاعد الموقف الدولي والإقليمي المعارض للبرنامج النووي الإيراني الذي تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والذي وصل لذروته أكثر من مرة وما زال يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة خاصة منطقة الخليج العربي.

ولعل هذا هو محور إعداد هذا المرجع عن البرنامج النووي الإيراني وما هي حقيقته؟ أو بمعنى آخر ما هي أبعاد البرنامج النووي الإيراني وما يشكله من تهديد لمنطقة الخليج العربي وتهديده للدول العربية وهل هو موجه ضد الدول المتربصة بإيران أم أنه ردعاً إقليمياً للسيطرة على منطق الخليج والمنطقة العربية.

أن إيران تبذل جهوداً كبيرة من أجل تحقيق أهدافها بامتلاك قدرات نووية تردد أنها سلمية وتقوم بتطوير قدراتها العسكرية بإمكانياتها الذاتية والاستعانة بالخبرة الأجنبية ولقد أصبح التسلح الإيراني التقليدي والغير تقليدي من أشد بواعث القلق لدى غالبية دول المنطقة وينذر بتفجر صراعات مستقبلية لا تحمد عقباها وبما يؤكد أن منطقة الخليج ستستمر بؤرة للصراع والتوتر لفترات عديدة قادمة طالما ظلت المورد

الأساسي للبترول والطاقة لكافة دول العالم وطالما ظل البترول والغاز الطبيعي هو العنصر الأساسي في استخراج الطاقة في العالم في ظل تطلعات دول الجوار العربية في موارد واستهداف الاستقرار في دولنا العربية.

في هذا الإطار نقدم هذا الكتاب عن البرنامج النووي الإيراني آمليين أن تظهر الدراسة حقيقة البرنامج النووي الإيراني والدوافع المحركة له في ظل المخاوف الإقليمية والدولية من وجود برنامج نووي عسكري إيراني سري ستقوم الدراسة بتحليلها ومناقشتها.

المؤلفون

لواء دكتور/ ممدوح حامد عطية

لواء دكتور/ محمد جمال مظلوم

المقدمة:

تصلح قضية الملف النووي الإيراني بتشابكاتها المعقدة كي تكون درساً مستفاداً يكشف للعرب وغيرهم كثيراً من الجوانب الخفية والمخاطر الصعبة، التي تتعلق بإمكانية الاستفادة من الطاقة النووية لتحقيق أغراض سلمية في ظل السطوة والهيمنة التي تتجسد في تحالف غربي أمريكي، يسعى إلى تجريد الدول الأعضاء في إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية من حقوقهم غير القابلة للتصرف التي تنظمها المادة الرابعة من المعاهدة التي تنص على حق الدول الأعضاء في تنمية وبحث وإنتاج الطاقة النووية لأهداف سلمية، كما يسعى التحالف إلى إلزام الدول الموقعة على المعاهدة بالقبول القسري بملحق البروتوكول الإضافي للمعاهدة، الذي ينص على حق المفتشين الدوليين في الدخول المفاجئ ودون أية ترتيبات مسبقة مع الدول المعنية إلى أي أمكنة يراد تفتيشها في أي بلد، بحثاً عن أنشطة ومواد محظورة يمكن استخدامها في سلاح نووي، بما في ذلك معسكرات الجيش وقصور الرئاسة وأماكن العبادة والأماكن الحيوية التي يتعلق بها الأمن الوطني.

إن قصة الملف النووي الإيراني التي يداخلها الكثير من الغموض والإختلاق والقصد المسبق والمراوغة وعدم الشفافية تحتاج إلى إعادة قراءة شاملة، تبدأ من عهد الشاه الذي بدأ برنامجه النووي في وقت يسبق بقليل البرنامج النووي المصري إلى عصر آيات الله وصولاً إلى دروسها المستفادة بعد أن أصبح الملف تحت نظر المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

وعلى إمتداد عامين ونصف العام، تواصلت لعبة القط والفأر بين طهران والوكالة الدولية للطاقة، ومع كل تنازل جديد تقدمه إيران، وتفتح أبوابها للمفتشين الدوليين كي يدخلوا إلى مواقع المؤسسات النووية الإيرانية ويتحصلوا على عينات ببنية جديدة، يتوصل طرف الخيط إلى حقائق جديدة تكشف المزيد من غموض البرنامج النووي حتى أصبحت خريطة البرنامج واضحة تماماً، إلى حد مكن مدير الطاقة النووية من أن يرسم بكثير من الدقة عناصرها ونشاطاتها.

ولا جدال في أن التحالف الغربي الأمريكي، الذي أخذ على عاتقه مهمة إفشال البرنامج النووي الإيراني وإضعافه وإخضاعه للرقابة المستمرة الصارمة إن لم ينجح في حصاره وتدميره، قد حقق بعض النجاح، عندما تمكن من تحويل طبيعة الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني من مسألة فنية بحتة - تنحصر في طبيعة الانتهاكات التي أقدمت عليها طهران، ومدى مخالفتها لبنود معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإتفاقية الأمان التي وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة إلى قضية سياسية يجرى التعامل بشأنها في مجلس الأمن تحت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية التي تصر على حرمان إيران من حقها في تطوير استفادتها من التكنولوجيا النووية وإنتاج دورة الوقود النووي اللازم لتشغيل عدد من مفاعلات القوى تعتزم طهران إقامتها بدلاً عن البترول والغاز، لأنها لم تخطر الوكالة الدولية للطاقة في مواعيد مناسبة بطبيعة التغيرات التي طرأت على المواد والأنشطة والمؤسسات النووية الإيرانية بما يعنى غياب الشفافية في البرنامج النووي الإيراني.

الناشر